الكلمة الافتتاحية للجمهورية اللبنانية

الدكتورة مرال توتليان -مدير عام إدارة الاحصاء المركزي

في افتتاح الدورة ١٤ للجنة الإحصائية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيد عادل خدادة مدير عام الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت
السيد/ ستيفان شفينفيست- مدير شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.
السيد/ يوراي رايكان - مدير مجموعة الإحصاءات ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا في الإسكوا
الأخوة والأخوات رؤساء الأجهزة الإحصائية وممثليهم بالدول الأعضاء، ممثلي منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية

أرحب بكم في الدورة الرابعة عشرة التي يشرفني أن أترأسها ممثلة الجمهورية اللبنانية، فلبنان البلد المضيف أسس شراكة وثيقة مع الإسكوا ووكالات الأمم المتحدة العاملة في لبنان. أشكر دولة الكويت التي تولت الرئاسة خلال العام الماضي، وأشكر أعضاء اللجنة الإحصائية على ثقتهم في إدارة الإحصاء المركزي في الجمهورية اللبنانية لتوليها رئاسة اللجنة.

لطالما كان لبنان داعماً لبرنامج الإحصاء في الإسكوا ودوره في دعم الدول الأعضاء في تطوير أنظمتها الإحصائية، وتقديم النصيحة التقنية، والتدريب وتطبيق المعايير، وتنسيق تبادل البيانات والمعلومات الإحصائية بين الدول الأعضاء واللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، إضافة إلى تنسيق البرامج الإحصائية في المجالات الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والشاملة والتقنيات الحديثة. لذلك أطلب بدوري من الإسكوا ومن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات المشاركة التنسيق مع إدارة الاحصاء المركزي فيما خص أنشطتها المتعلقة بجمع البيانات.

يمر لبنان بأوقات صعبة للغاية وأزمات متعددة: مالية وصحية وسياسية، بالإضافة إلى أزمة اللاجئين. في هذه الأوقات، تأتي الإحصاءات الدقيقة والمتسقة والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كعامل أساسي لتوضيح الرؤيا مثل الناتج المحلي، والدين والعجز التجاري، والفقر والبطالة، وعدد حالات الوفيات حسب العمر والجنس والمناطق وعدد اللاجئين.

ان إدارة الاحصاء المركزي في لبنان وحسب القانون هي المصدر الرئيسي للإحصاءات الرسمية التي تضمن الجودة والمعايير وتوفر الأدلة لصنع السياسات بشأن السكان والاقتصاد. وتواصل الادارة، على الرغم من مواردها البشرية والمالية غير الكافية، تحديث عملياتها الإحصائية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، من خلال التوأمة مع العديد من الدول الأوروبية، للاستجابة للطلب المتزايد على البيانات لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وآثار الوباء على جمع البيانات وتحليلها. وشرعت الإدارة بتقديم دراسة شجاعة لرئاسة مجلس الوزراء لإجراء تعداد شامل في البلاد تأخذ بعين الاعتبار خصوصية لبنان وتتبع في نفس الوقت المعايير الإحصائية.

وتنفيذا لتوصية اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة عشرة، شرع لبنان في مشروع تجريبي بالشراكة مع الإسكوا بشأن استخدام البيانات الضخمة لمعالجة المشاكل المحلية الملحة الناجمة عن أزمات اللاجئين وجائحة الكورونا من خلال سجلات تفاصيل مكالمات الهاتف المحمول ووسائل التواصل الاجتماعي وتحليلات الويب، تمكن المشروع من إجراء بحث شامل وآمن مع اعتبارات خصوصية قوية، بما في ذلك معالجة البيانات في الموقع وتجميع البيانات الجغرافية والزمنية.

وقد شكل العمل مع وزارة الاتصالات اللبنانية عبر مديرها العام نموذجاً للتعاون المؤسسي يبنى عليه ويشكل واحدة من أفضل الممارسات التي من شأنها أن تدفع بالعمل الاحصائي قدماً. فذلك مهم جدًا للعمل المستقبلي على المزج بين البيانات الضخمة والإحصاءات الرسمية. وسيتم عرض النتائج في هذه الجلسة خلال الندوة عبر الإنترنت حول "البيانات الضخمة المحلية لاتخاذ قرارات فعالة في حالات الأزمات."

إنّ التعاون بين المؤسسات داخل الدولة هو شرط أساسي من شروط تحسين البيانات الادارية وتعزيز استخدامها، وهو مطلب قديم أصبح اليوم أكثر إلحاحاً مع الحاجة إلى تخفيف الاعتماد على المسوحات الميدانية ليس فقط لكلفتها المرتفعة ولكن يبدو أيضاً أنه سيمضي بعض الوقت قبل أن يتاح لنا العودة إليها.

كما ستتناول هذه الدورة قضايا مهمة تتعلق برصد التحديات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، ومناقشة الأولويات الإقليمية للسنوات القادمة في مجال الإحصاء ودليل مقترح لقانون عام للإحصاءات الرسمية للدول العربية.

آمل أن تكون المداخلات قصيرة، وأن تسفر المداولات عن توصيات عملية ومجدية، يمكن متابعتها عن كثب وتنفيذها من قبل كل من البلدان والإسكوا.